

وثائق عربية

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الخامس عشر

لوزراء خارجية دول "إعلان دمشق"

اللاذقية، 1997/6/26. * [مقتطفات]

[.....]

بعدما تدارس الوزراء التطورات الدولية والإقليمية المتسارعة، وما تحمله من تحديات جدية وتهديدات خطيرة للأمن القومي، وانطلاقاً من مسؤوليات دولهم الخاصة في خدمة قضايا الأمة العربية وصون أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة التي تضمنها إعلان دمشق، يؤكدون مواصلة التزامهم التام للعمل وفق المبادئ التي تضمنتها المواثيق والقرارات العربية وأخرها قرارات قمة القاهرة التي عقدت في حزيران (يونيو) 1996م، والتي ركزت بصورة خاصة على أهمية تنفيذ ما اتخذته القيادة العرب من قرارات والتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية في ضوء متطلبات المرحلة المقبلة وظروفها.

يؤكد الوزراء مجدداً أن السلام العادل والشامل يستوجب استعادة الحقوق العربية وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاسيما قرارات مجلس الأمن 242 و338 و425 والتي تقضي بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

يرفض الوزراء بقوة محاولات الحكومة الإسرائيلية التنصل من التزام الانسحاب الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران [يونيو] 1967 والذي تم إيداعه لدى الراعي الأميركي، ويعتبرون هذا التنصل تراجعاً عن مرجعية مدريد وتهديداً لعملية السلام ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويطالب الوزراء راعبي عملية السلام وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية بالعمل على تأكيد وضمان التقيد التام بالالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها خلال محادثات السلام باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لإحياء عملية السلام وإعادةتها إلى مسارها الصحيح. ويعبر الوزراء عن دعمهم الكامل لضمود سورية ولمطالبها العادلة من أجل استرجاع أراضيها المحتلة، كما يؤكدون مساندتهم التامة لسورية في مواجهة أية تهديدات واستفزازات تتعرض لها من أي جهة كانت نتيجة تمسكها بمواقفها المبدئية الثابتة وبحقوقها المشروعة.

اطلع الوزراء على بياني القمة الأوروبية في أمستردام، وقمة الدول الصناعية الثماني في دنفر، اللذين أكدا مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وعبروا عن أملهم في أن تبذل هذه الدول قصارى جهدها لإنقاذ عملية السلام واستئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث توقفت، ومتابعة المفاوضات على بقية المسارات بما يكفل انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل وجنوب لبنان وبقاعه الغربي ويضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته، كما عبر الوزراء عن تقديرهم للجهود التي تبذلها مصر الشقيقة في إطار عملية السلام استناداً إلى الثوابت العربية من أجل استرجاع كامل الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة.

لاحظ الوزراء بأسف بالغ مواقف الكونغرس الأميركي المعادية للعرب والمسلمين. وفي هذا السياق يستنكر الوزراء بشدة القرار الأخير الصادر عن مجلس النواب الأميركي حول القدس باعتباره قراراً يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد، ويدعون الكونغرس الأميركي إلى إعادة النظر في هذا القرار، مقدرين توضيح الإدارة الأميركية وموقفها إزاءه.

* "النهار" (بيروت)، 1997/6/27.

وإذ يستذكر الوزراء قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته (107) آذار (مارس) 1997، حول ما يتعلق بالتطبيع مع إسرائيل والتعاون الإقليمي، بسبب تراجع إسرائيل عن التزاماتها وتعهدها المتعلقة بعملية السلام، يؤكدون أن ما يهدد مسيرة السلام في الشرق الأوسط وكل ما يتبعها من خطوات وإجراءات، هو نهج الحكومة الإسرائيلية المعادي للسلام والمتنصل من تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها. وانطلاقاً من أن دول إعلان دمشق جزء أساسي من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، فقد قرر الوزراء استمرار اتصالاتهم ومشاوراتهم حول ما يتعلق بمستجدات مسيرة السلام وكل ما يتبعها من خطوات وإجراءات، وتقويم الموقف في اجتماعهم المقبل المقرر عقده في القاهرة خلال اجتماعات المجلس الوزاري للقمة العربية في أيلول (سبتمبر) المقبل.

أكد الوزراء أهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمها السلاح النووي وانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبولها نظام الضمانات في إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التعاون العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل والذي يشكل تهديداً لأمن الدول العربية وللاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويتناقض كلياً مع ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والروابط التقليدية بين تركيا والدول العربية. ويدعون تركيا العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى إعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل والعودة إلى علاقات التعاون وحسن الجوار مع الدول العربية حفاظاً على المصالح المتبادلة والروابط التاريخية بين الجانبين.

كما يستنكر الوزراء التوغل التركي في شمال العراق الذي يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ويؤكدون دعمهم لسيادة العراق ووحدة وسلامة أراضيه.

أكد الوزراء ضرورة التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باحتلاله لدولة الكويت وبخاصة ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية واستمرار الالتزام الكامل لدفع التعويضات والامتناع عن أية أعمال استفزازية أو عدوانية على دولة الكويت والدول المجاورة تنفيذاً للقرار 949 والتعاون الجاد مع جهود اللجنة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبما يحقق التنفيذ الكامل للقرار الرقم 1115. كما يعبر الوزراء عن تعاطفهم مع معاناة الشعب العراقي الشقيق التي تتحمل مسؤوليتها الحكومة العراقية، ويدعون إلى ضرورة إيجاد السبل لتخفيف هذه المعاناة، وعن ارتياحهم إلى تمديد العمل بقرار مجلس الأمن 986 "النفط مقابل الغذاء".

[.....]

أكد الوزراء إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله وأياً كانت مصادره ودوافعه. كما دانوا المحاولات لاستغلال هذا الموضوع لأغراض سياسية مؤكدين ضرورة عدم الخلط بين المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال والعدوان والعمليات الإرهابية انطلاقاً من أن مقاومة الاحتلال حق مشروع وفق الميثاق الدولية.

تابع الوزراء مشاوراتهم لاستكمال إنجاز وثيقة العمل العربي المشترك، وبروتوكول الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، لعرضها على حكوماتهم تمهيداً لإقرارها بصورة نهائية وإيداعها جامعة الدول العربية.

كما أشار الوزراء إلى أهمية التعاون بين دول إعلان دمشق لمواجهة ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب ووقوفهم إلى جانب أية دولة من دول الإعلان تتعرض لعمليات إرهابية مؤكدين أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منظمة بعينها.

اطلع الوزراء على ورقتي العمل المقدمتين من كل من سورية ومصر في خصوص إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق كنواة لإقامة السوق العربية المشتركة.

وقد أكد الوزراء أهمية قيام دول إعلان دمشق باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، والتي تواجه بها مستجدات اقتصادية عالمية تستوجب إكساب الأمة العربية المنعة والقوة الاقتصادية.

واتفق الوزراء على أن يجتمع خبراء من مصر وسورية مع خبراء من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض للاطلاع على القرارات والأنظمة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق الاقتصادي الموحد بين دول مجلس التعاون وذلك خلال مدة أقصاها شهر أيلول [سبتمبر] المقبل. ثم يجتمع فريق عمل متخصص من الخبراء

في أقرب فرصة ممكنة في القاهرة لإعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة ويرفع تقريره
الأول إلى وزراء خارجية دول إعلان دمشق.
[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx